الجلستان المقبلتان في 6 و7 فبراير المقبل

السعدون يرفع جلسة مجلس الأمة لعدم حضور الحكومة

دخول النواب إلى قاعة المجلس

الرئيس السعدون يصل إلى القاعة أيضاً (تصوير: صالح محمد)

كتب : أحمد الهديان

كما هو متوقع، رفع رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون الجلسة العادية أمس لعدم حضور الحكومة الجلسة نظرا لاستقالتها.

وقال السعدون " نظراً لاستقالة الحكومة، أبلغني نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة أن الحكومة لن تحضر الجلسة، وبالتالي ترفع الجلسة إلى اليوم المقرر بيومي الثلاثاء والأربعاء 6 و7 فبراير".

وفي هذا الشأن نصت المادة "116" من الدستور في فقرتها الأخيرة على التالي: "ويجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها".

يذكر أنه قد صدر في الرابع من شهر يناير الجاري أمر أميري بتعيين الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح رئيسا لمجلس الوزراء وتكليفه بترشيح أعضاء الوزارة الجديدة.

على صعيد متصل، قال النائب داود معرفي ان المادتين "97" و"116" من الدستور لا تشترطان حضور الحكومة لصحة عقد الجلسات، مؤكدا استمرار مطالبه بعقد الجلسات في غياب الحكومة.

معرفي: مواد الدستور لا تشترط حضور الحكومة لصحة عقد الجلسات
الممارسات أصبحت أعرافاً بسبب تعاقب سوء استغلال الصلاحيات

وقال معرفي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ان " الممارسات أصبحت أعرافاً بسبب تعاقب سوء استغلال رؤساء المجالس لصلاحياتهم في إدارة الجلسات وتعطيل مصالح الوطن والمواطن".

وأضاف معرفي " استناداً للمادتين "97" و"116" من الدستوربالنص على أنه " يشترط لصحة اجتماع مجلس الأمة حضور أكثر من نصف أعضائه وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة، وعند تساوي الأصوات يعتبر الأمر الذي جرت المداولة في شأنه مرفوض".

وأكد على أن المادتين لم تشترطان حضور الحكومة لصحة الاجتماع، فلابد من عقد الجلسة، موضحاً أن ما قام به رئيس مجلس الأمة اليوم أمر غير مقبول.

وقال معرفي " سنستمر في المطالبة بعقد الجلسات أيا كان الرئيس، وإذا لم يعقد الجلسة فعليه أن يستعين بأحد أعضاء مكتب المجلس من نائب الرئيس أو أمين سر المجلس أو مراقب المجلس أو كبير السن".

وتساءل " لماذا نحرم من الحديث حتى في نقطة نظام لتوضيح سبب اعتراضنا لهذا التعطيل للشعب الكويتي".

وبين ان المادة "116" تنص على أنه "يسمح لرئيس مجلس الوزراء والوزراء في مجلس الأمة كلما طلبوا الكلام، ولهم أن يستعينوا بمن يريدون من كبار الموظفين أو ينيبوهم المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها"، مضيفا" الكلام واضح والكل متفق عليه ولكن أستغرب السكوت الحادث والممارسات الخاطئة التي نرضى بها".

وقال" يجب أن نسجل موقفا للتاريخ اليوم، بأن هذا الأمر لن نقبل به ومن الضروري معالجة مثل هذه الأمور، ويبدو لي أن مسار الإصلاح غير واضحة وأعتقد أنه سيكون في مكان آخر وليس هنا".

وشرح أن" المجلس يملك أن يطلب حضور الوزير أو لا يطلب لمناقشة أمر يخص الوزير، فمن الممكن ألا يحتاج المجلس إلى الوزير".

وذكر أن الفقرة الثانية من المادة تنص على أنه " يجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها"، مضيفا" الكلام واضح والكل متفق عليه ولكن أستغرب السكوت الحادث والممارسات الخاطئة التي نرضى بها".

وقال" يجب أن نسجل موقفا للتاريخ اليوم، بأن هذا الأمر لن نقبل به ومن الضروري معالجة مثل هذه الأمور، ويبدو لي أن مسار الإصلاح غير واضحة وأعتقد أنه سيكون في مكان آخر وليس هنا".

بانتظار عقد الجلسة

الرئيس يعلن رفع الجلسة في ظل غياب الحكومة

السعدون يرفع الجلسة وسط مطالبة معرفي بعقدها

النواب يبدأون بمغادرة القاعة

أكدت أن جميع الاستفسارات التي قدمت كانت موجهة للحكومة المستقيلة

«أمانة المجلس» تنفي توجيه أسئلة برلمانية إلى رئيس مجلس الوزراء المكلف

نفت الأمانة العامة لمجلس الأمة الأخبار المتداولة بشأن توجيه أسئلة برلمانية إلى رئيس مجلس الوزراء المكلف الشيخ د .محمد صباح السالم، مشيرةً إلى أن جميع الأسئلة التي قدمت كانت موجهة للحكومة المستقيلة.

وأكدت الأمانة العامة في بيان صحفي أنه لا يمكن تقديم أسئلة برلمانية إلى رئيس مجلس وزراء مكلف لم يؤد القسم حتى هذه اللحظة، وذلك التزاماً بالدستور واللائحة، داعيةً إلى تحري الدقة في نشر مثل هذه الأخبار التي من شأنها أن تضلل الرأي العام.

لا يمكن تقديم أسئلة برلمانية إلى رئيس مجلس وزراء لم يؤد القسم حتى هذه اللحظة

نرجو تحري الدقة في نشر مثل هذه الأخبار التي من شأنها أن تضلل الرأي العام

من جانب آخر، نفت الأمانة العامة الأخبار المتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي بشأن تكاليف البوفيه الخاص بالسادة أعضاء مجلس الأمة، مشيرةً إلى أن المبالغ التي ذكرت غير حقيقية ولا تمت للواقع بأي صلة.

وأوضحت الأمانة العامة أن المبلغ الإجمالي لبوفيهات الإفطار والغداء الخاصة بالسادة النواب والعاملين في الأمانة العامة لمجلس الأمة أثناء انعقاد الجلسات لا تتجاوز مبلغ 1768 ديناراً، مؤكدة أنه في حال عدم انعقاد الجلسات يتم إلغاء بوفيه الغداء.

ودعت الأمانة إلى تحري الدقة لاسيما أن جميع التعاقدات الخاصة بالبوفيهات تتم برقابة الأجهزة الرقابية في الدولة ووفق اللائحة المالية ودليل السياسات بالأمانة العامة لمجلس الأمة وتم خفضها عن سابقاتها في المجالس السابقة بالعدد والمبالغ وذلك حرصاً على المال العام.

من جانب آخر، نفت الأمانة العامة الأخبار المتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي حول منع الجمهور من دخول جلسة أمس من قبل نائب رئيس مجلس الأمة، مشيرةً إلى أن هذا الخبر عارٍ عن الصحة جملة وتفصيلاً.

المبالغ التي ذكرت بشأن تكاليف البوفيه الخاص بأعضاء المجلس غير حقيقية

عارٍ عن الصحة منع الجمهور من دخول الجلسة من قبل نائب رئيس مجلس الأمة

الأمانة العامة لمجلس الأمة تنفي منع الجمهور من حضور الجلسة